المجال في السياسة التربوية بالمغرب
دراسة حالة عمالة الرباط واقليم سيدي قاسم

الأستاذة تورية القباقبي
الأستاذ رشيد الغاشي
باحثين في سلك الدكتوراه
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة
المغرب

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الكشف على الدور الذي يلعبه المجال الترابي في صنع السياسة التربوية بكل من عمالة الرباط واقليم سيدي قاسم بجهة الرباط – سلا – القنيطرة بالمغرب، ولتحقيق اهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل معطيات اطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017، وقد بينت نتائج الدراسة أن ارتفاع الفوارق في التربية بين اقاليم جهة الرباط – سلا– القنيطرة، راجع بالأساس الى ارتفاع نسب الامية بين اقاليم الجهة بصفة عامة، واقليمي سيدي قاسم والرباط بصفة خاصة وكذا على مستوى الجماعات الترابية في كل من الاقليمين من خلال تحليل مؤشرين اساسيين: وهما مؤشر سنوات التمدرس، ومؤشر جيني للتربية (مؤشر اللامساواة في ولوج التربية)، لتخلص الدراسة في الاخير الى أن الفوارق في التربية بين إقليم سيدي قاسم وإقليم الرباط، يمكن تفسيرها باختلاف بنية المجال اما مجال حضري او مجال قروي ، فالوسط يشكل عاملا حاسما في تحديد مستوى التربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة التربوية – المجال– مؤشر متوسط سنوات التمدرس – مؤشر جيني للتربية

Abstract:

This study aims to reveal the role played by the territory in the development of educational policies in the prefecture of Rabat and the province of Sidi Kassem in the region of Rabat-Salé-Kénitra. Morocco, in order to achieve the objectives of the study and answer its questions, followed the analytical descriptive curriculum to analyze the data of the territorial atlas of disparities in education 2017 the results of the study showed that the high disparities in education between the provinces of the Rabat region-sale-kenitra, based on high rates of illiteracy in the region in general and also in local authorities in particular through the estimation of two key indicators that go beyond the usual systemic indicators, the average years of schooling(MAS) and the Gini index of education (Gini ^{edu}.)

the study concluded that the differences in education between the province of Sidi Kassem and the prefecture of Rabat can be interpreted according to the structure of urban or rural areas , so the territory is a decisive factor in determining the level of education in Morocco .

Mots-clés: Education Policy - territory - the average years of schooling - Gini index of education

مقدمة:

عرفت المنظومة التربوية المغربية مجموعة من الإصلاحات منذ الاستقلال إلى اليوم، والهدف دائما كان هو محاولة تجاوز التعثرات والإشكالات المطروحة من أجل بناء شخصية مغربية مواطنة ومستقلة ومتشبثة بقيام وثوابت الدولة المغربية.

غير أن هذه الإصلاحات لم تستطيع إخراج المنظومة التربوية من أزماتها، المتكررة رغم مرورها من محطات إصلاح كبرى، كإصلاح 1957 و1964 ومناظرة المعمورة، وإصلاح1966 ومناظرة إفران االشهيرة 27 فبراير 1975 ،ومناظرة إفران الثانية، والميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999، كل هذه المحطات ارتبطت بالجوانب التقنية، حيث ركزت على البرامج والمناهج والبنيات والهياكل، وأغفلت الجوانب الأساسية في الإصلاح البيداغوجي والمرتبطة بالسياسة التربوية[1]، وهذا ما جعل كل هذه الإصلاحات لا ترقى إلى مستوى الإصلاح الشامل الذي بإمكانه أن يحدث تغييرا جوهريا على مستوى البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي، فجميع اللجن التي تم وضعها إلى حدود أواخر التسعينات من أجل إصلاح المنظومة التربوية المغربية، لم تعلن عن إصلاح جوهري لهذا النظام بل تم الاكتفاء بمسكنات فقط[2].

إن التعثرات المتكررة التي عرفتها وتعرفها المنظومة التربوية المغربية، هي ما يحفز دائما الباحثين والدارسين والمهتمين بهذا الحقل، إلى مساءلة هذا القطاع لإعادة النظر في غاياته وأهدافه وبرامجه ومناهجه.

ولمواجهة هذه التعثرات والاختلالات قدم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤيته لإصلاح نظام التربية والتكوين في الفترة الممتدة بين 2015 و2030، تحت شعار "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء". وتتمثل هذه الرؤية في بلورة عدة رافعات استراتيجية للتجديد، تتمثل في رهاناتها الكبرى في ترسيخ مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، ومدرسة الجودة للجميع، ومدرسة الارتقاء الفردي والاجتماعي.

وقد خصصت الرؤية الرافعات الثماني الأولى لهذه المسألة مع التنصيص على ضرورة إرساء تمييز إيجابي لفائدة المناطق المهمّشة، وخاصة في الوسط القروي.، حيث اكدت الرافعة الثالثة على تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه حضرية والمناطق ذات الخصاص.

من خلال هذا ارتأينا المساهمة بهذه الورقة العلمية ومحاولة الاجابة على بعض الاشكالات التي تحد من تقدم المنظومة التربوية بالمغرب، من خلال الاشتغال على موضوع المجال في علاقته المباشرة مع السياسة التربوية بالمغرب.

وفي إطار حدود بحثنا هذا، نشير إلى أننا لا نرمي إلى دراسة موضوع السياسات التربوية بالمغرب بصفة عامة، بقدر ما نستهدف من ورقتنا هذه دراسة السياسة التربوية في علاقته المباشرة مع المجال الترابي بكل من عمالة الرباط واقليم سيدي قاسم بجهة الرباط سلا القنيطرة.

ومن هذا المنطلق تم طرح سؤال مركزي مفاده:

كيف يساهم المجال في تقليص الفوارق والتفاوتات التربوية بالمغرب: دراسة حالة عمالة الرباط واقليم سيدي قاسم.

هذا السؤال المركزي تفرعت عنه الإشكالية التالية:

1. هل يمكن أن نتحدث عن سياسة ترابية تعليمية بالمغرب؟

2. ما تأثير الفوارق والتفاوتات المجالية انطلاقا من مؤشر متوسط سنوات التمدرس على السياسة التربوية بكل من عمالة الرباط وإقليم سيدي قاسم؟

3.ما تأثير الفوارق والتفاوتات المجالية انطلاق من مؤشر جيني للتربية على السياسة التربوية بكل من عمالة الرباط وإقليم سيدي قاسم؟

وبناء على أهمية الموضوع، فقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: هو أن المجال الترابي يقلص الفوارق والتفاوتات التعليمية، بين عمالة الرباط وإقليم سيدي قاسم.

هذه الفرضية المركزية انبثقت منها فرضيات فرعية، للإجابة عليها وتحقيقا لأهداف البحث، فقد اتبعنا الخطة التالية:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، خصص الفصل الاول لتأطير معرفي تم التطرق فيه للسياسة الترابية التربوية بالمغرب، بالتعرف على مفهوم اللامركزية واللاتمركز كأسلوب للتدبير الترابي، بالإضافة الى التمحيص في مفهوم اللامركزية في منظومة التربية والتكوين.

أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض الفوارق والتفاوتات المجالية/ الترابية في التربية بالمغرب، من خلال مؤشرات التفاوت (مؤشر متوسط سن التمدرس ومؤشر جيني للتربية)، بالإضافة إلى تحديد موقع المغرب على الصعيد الدولي، ثم الترتيب على المستوى الجهوي والإقليمي وأخيرا الترتيب على مستوى الجماعات الترابية .

أما الفصل الثالث والأخير فقد اشتمل على تحليل البيانات المتعلقة بالأطلس المجالي للفوارق في التربية بالمغرب 2017، من خلال تحليل مؤشر متوسط سنوات التمدرس (MAS) ومؤشر جيني للتربية ($Gini^{edu}$) في كل من عمالة الرباط واقليم سيدي قاسم، وفي الأخير تم التطرق إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

1.السياسة الترابية التربوية بالمغرب:

1.1.اللامركزية واللاتمركز كأسلوب للتدبير:

1.1.1.مفهوم اللامركزية:

من الناحية القانونية فاللامركزية هي إجراء يهدف إلى إشراك المواطنين في تدبير الشأن العام عبر ممثليهم، وذلك عن طريق تحويل اختصاصات الدولة الى الجماعات الترابية التي تبقى خاضعة لمراقبتها ووصاية السلطات العمومية، فاللامركزية بهذا المعنى، هي إختيار تدبيري لتمايزات وخصوصية المجتمع في أفق تعزيز وتدعيم السيرورة الديمقراطية لصياغة واتخاذ القرارات وتساهم فيه كل الفعاليات والتنظيمات المدنية وجميع المتدخلين[3].

2.1.1.السياق التاريخي للامركزية في المغرب:

شهد المغرب منذ فجر الاستقلال، اهتماما متزايدا بموضوع اللامركزية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، وقد جاء هذا الاهتمام في سياق توسيع نطاق المشاركة الشعبية وإشاعة مبادئ الديمقراطية وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والإدارة المباشرة، ومنح الهيئات الجهوية والمحلية دورا أكبر في عملية صنع القرار.

وقد انطلقت المرحلة الأولى لبناء اللامركزية سنة 1960، بصدور أول ميثاق للتنظيم الجماعي، وكذا قانون تنظيم مجالس الجماعات والأقاليم سنة1963، ثم تلتها بعد ذلك مرحلة ثانية انطلقت سنة 1976 تميزت بالخصوص بصدور قانون جديد يعرف بظهير 30 شتنبر 1976 ، الذي يعد بحق النص المؤسس للمشروع اللامركزي بالبلاد بمفهومه الحديث على مستوى البلديات والمجالس القروية.

وخلال عقد التسعينات، تم الارتقاء بالجماعات المحلية إلى مؤسسات دستورية بمقتضى الفصل 94 من دستور 1992 والفصل 100من دستور 1996، الذي كرس ووسع مفهوم الجماعات المحلية والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية. وابتداء من سنة 1997 سيعرف التنظيم اللاآمركزي بالمغرب تطورا نوعيا على قدر كبير من الأهمية تمثل في صدور قانون 47.96[4] الخاص بإحداث وتنظيم الجهات، وكذا القانون رقم 78.00[5] المتعلق بالميثاق الجماعي في صيغته الجديدة والقانون رقم 79.00[6] المتعلق بالتنظيم الإقليمي بالمغرب الصادرين في 3 اكتوبر 2002.

وعرفت سنة 2009 تعزيزا لمسار اللاآمركزية وذلك بتعديل الميثاق الجماعي وعصرنة التدبير المالي للجماعات المحلية، وجاء دستور 2011 بمبادئ جديدة وتغييرات عميقة في مجال اللامركزية ببلادنا حيث أعطى لها بعدا متقدما.

وتحقيقا للتنمية الجهوية المندمجة والمستدامة، وإسهاما في تحديث تدبير هياكل الدولة والرفع من فاعليتها ونجاعة عملها خدمة للمواطن، جاءت القوانين التنظيمية الجديدة الصادرة في يوليوز 2015 والمتعلقة بالجهات والجماعات والعمالات والأقاليم.

ومما لاشك فيه أن تبني نهج اللاآمركزية واللاآتمركز ساهم إلى حد كبير في تخفيف العبء الإداري والتنموي على المركز.

2.1.اللاآمركزية في منظومة التربية و التكوين:

على مستوى منظومة التربية والتكوين، فقد شكل اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين كمرجعية أساسية لإصلاح المنظومة التربوية طفرة نوعية في إرساء مرتكزات ودعامات جديدة لهذا الإصلاح، المتمثلة أساسا في تبني نهج اللامركزية واللاآتمركز كخيار استراتيجي يهدف إلى ممارسة سياسة القرب والارتقاء بخدمات التربية والتعليم، وقد تجسد هذا النهج في تبني الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على الصعيد الجهوي كجهاز متمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، وذو هيكلة تستجيب لمتطلبات المهام والاختصاصات المنوطة بالأكاديميات بحكم القانون، كما تم اعتماد هندسة جديدة على الصعيد المركزي ترتكز على تكييف اختصاصات الإدارة المركزية لتنسجم مع الأدوار الجديدة التي أنيطت بها، وفي السياق نفسه تم تبني مبادئ التشارك والإشراك في مقاربة الشأن التعليمي على المستوى الجهوي، من خلال إرساء المجالس الإدارية لهذه الأكاديميات وتحديد اختصاصاتها.

3.1.مفهوم الجماعات الترابية و دورها في دعم قطاع التربية:

يعرف دستور 2011 في فصله 135 الجماعات الترابية للمملكة على أنها" الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، وأن الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية[7]"، وتناط بالجماعة داخل دائرتها الترابية مهام تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين في إطار الاختصاصات المسندة إليها.

وعليه فالدستور وكذا القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، نجدها قد نصت بشكل صريح وأناطت بهذه المؤسسات المنتخبة مسؤولية تنمية مجالها الترابي والمساهمة في تحسين وتجويد مختلف الخدمات بما فيها الخدمة التربوية.

1.3.1.اختصاصات الجماعات الترابية في مجال دعم قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي:

ينص الفصل 31 من دستور 2011 على: أن تعمل الجماعات الترابية إلى جانب الدولة والمؤسسات العمومية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على[8]:

- تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة،
- والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.

2.3.1.قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي ضمن اختصاصات الجماعات حسب القوانين التنظيمية للجماعات الترابية:

1. الجهات[9]:

حسب المادة 82 من القانون المنظم للجهات 111.14 تناط بالجهة داخل دائرتها الترابية مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة.

وتشمل الاختصاصات الذاتية للجهة في مجال التنمية الجهوية: مجال التكوين المهني والتكوين المستمر والشغل عبر إحداث مراكز جهوية للتكوين وكذا مراكز جهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل .

وضمن الاختصاصات المنقولة إليها تنص المادة 94 على أنه تحدد اعتمادا على مبدأ التفريع مجالات الاختصاصات المنقولة من الدولة إلى الجهة، وتشمل هذه المجالات بصفة خاصة مجال التعليم

2.العمالات أو الأقاليم كجماعات ترابية[10]:

بموجب المادة 79 من القانون المنظم 112.14 تمارس العمالة أو الإقليم اختصاصات ذاتية داخل نفوذها الترابي في مجال التعليم، من ضمنها النقل المدرسي في المجال القروي، وتشخيص الحاجيات في مجالات الصحة والسكن والتعليم.

وفي مجال الاختصاصات المشتركة وهي الاختصاصات التي تمارسها العمالة أو الإقليم والدولة بشكل تعاقدي إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من العمالة أو الإقليم، تنص المادة 86 على اختصاصات العمالة أو الإقليم في دعم التعليم في مجالات تأهيل العالم القروي في ميادين الصحة والتكوين والبنيات التحتية والتجهيزات، والتأهيل الاجتماعي في الميادين التربوية والصحية والاجتماعية والرياضية.

3.الجماعات المحلية[11]:

حسب المادة 87 من القانون المنظم للجماعات 113.14، يمكن للجماعة المحلية القروية والحضرية، وضمن الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة، أن تساهم في إحداث دور الحضانة ورياض الأطفال وإحداث المراكز الاجتماعية للإيواء وإحداث المكتبات الجماعية ثم صيانة مدارس التعليم الأساسي.

4.1.دور الجماعات الترابية في دعم التمدرس من خلال الوثائق المرجعية للتربية والتكوين:

1.4.1. دور الجماعات الترابية في دعم التمدرس من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

لقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين محطة مهمة من محطات مسلسل إصلاح التعليم الذي عرفه المغرب منذ الاستقلال . ومن خلال قراءة مختلف مواد هذه الوثيقة، يتضح أنه أولى عناية كبيرة للدور الذي يجب أن تلعبه الجماعات الترابية في إصلاح قطاع التربية والتكوين، حيث ورد في القسم الأول الخاص بحقوق وواجبات الأفراد والجماعات أنه يجب تشجيع كل الفعاليات المساهمة في مجهود التربية والتكوين والرفع من جودته ونجاعته بما في ذلك الجماعات الترابية[12].

وعليه نصت المادة 15 من الميثاق على تبويئ الجماعات الترابية التربية والتكوين مكان الصدارة، ضمن أولويات الشأن الجهوي أو المحلي التي تعنى بها، وعلى مجالس الجهات والجماعات الوعي بالدور الحاسم للتربية والتكوين في إعداد النشء للحياة العملية المنتجة لفائدة الجهة أو الجماعة، وفي بث الامل في نفوس اباء المتعلمين وأوليائهم والاطمئنان على مستقبل ابنائهم، وبالتالي حفزهم على التفاني في العمل لصالح ازدهار الجهة والجماعة[13].

وبناء على ما سبق، تقوم الجماعات المحلية بواجبات الشراكة مع الدولة، والإسهام إلى جانبها في مجهود التربية والتكوين، وفي تحمل الأعباء المرتبطة بالتعميم وتحسين الجودة، وكذا المشاركة في التدبير وفق ما جاء به الميثاق .على أن تضطلع الدولة تجاه الجماعات الترابية بحق التوجيه والتأطير وتفويض الاختصاصات اللامركزية واللامركزة، وحق الدعم المادي بالقدر الذي ييسر قيامها بواجباتها على الوجه الأمثل.

وفي المجال الخاص بالتعبئة الوطنية لتجديد المدرسة وبالضبط في المادة 21 أعلن الميثاق، قطاع التربية والتكوين أول أسبقية وطنية بعد الوحدة الترابية، وبناء عليه نصت المادة 22 على أن يحظى قطاع التربية والتكوين، تبعا لذلك، بأقصى العناية والاهتمام، على كل مستويات الدولة، والجماعات المحلية...

كما دعت المادة 23 جميع القوى الحية للبلاد حكومة وبرلمانا وجماعات محلية وغيرها لمواصلة الجهد الجماعي من أجل تحقيق أهداف إصلاح التربية والتكوين[14].

أما في القسم الثاني المجال الأول الذي اهتم بنشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي وخاصة في الدعامة 01 المتعلقة بتعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب فقد أعلن الميثاق في المادة 25 أنه ستسهر سلطات التربية والتكوين، بتعاون وثيق مع جميع الفعاليات التربوية والشركاء في إدارات الدولة والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على رفع تحدي التعميم السريع للتعليم الأولي والابتدائي والإعدادي في جميع أرجاء المملكة.

ولذا فالميثاق حسب المادة 29 يعول على إنجاز شراكة مع الجماعات المحلية، كلما أمكن، لتخصيص أمكنة ملائمة للتدريس والقيام بصيانتها، على أن تضطلع الدولة بتوفير التأطير والمعدات الضرورية وذلك سعيا لتقريب المدرسة من روادها وإدماجها في محيطها المباشر، خصوصا في الأوساط القروية وشبه الحضرية.

وفيما يخص المجال الخامس الخاص بالتسيير والتدبير، فقد أقر الميثاق اللامركزية واللاتمركز في قطاع التربية والتكوين فعلى مستوى تنظيم السلطات الجهوية للتربية والتكوين وتسييرها، نص الميثاق على مجموعة من الإجراءات من بينها:

- على مستوى مجالس الأكاديميات الجهوية ولجانها المختصة، يشارك لزوما ممثلون عن كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص للتربية والتكوين وعن شركائهم من المجالس المنتخبة.
- أما على المستوى الإقليمي، فقد أورد الميثاق عدة تدابير من بينها، إحداث مجلس للتدبير على صعيد كل مؤسسة للتربية والتكوين، يمثل فيه المدرسون وآباء أو أولياء التلاميذ وشركاء المدرسة في مجالات الدعم المادي أو التقني أو الثقافي، منهم ممثل عن المجلس الجماعي.

وفي المجال السادس الذي خصص للشراكة والتمويل نص الميثاق في الدعامة 19 المتعلقة بتعبئة موارد التمويل وترشيد تدبيرها، على الأخذ بمبدأ تنويع موارد تمويل التربية والتكوين وذلك بهدف إنجاح كل التوجهات الكمية والنوعية الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع إلى المستوى المطلوب، مع ما يقتضي ذلك من إسهام كل الفاعلين والشركاء في عملية التربية والتكوين من دولة وجماعات محلية ومقاولات وأسر ميسورة.

ولهذا نجد أن الميثاق أناط بالجماعات الترابية مسؤولية كبيرة في المساهمة في إطار اختصاصاتها وبشراكة مع سلطات التربية والتكوين، في العبء المالي الناتج عن تعميم التعليم الجيد كل حسب استطاعته وخاصة الاضطلاع كل ما أمكن بالتعليم الأولي. والإسهام في تعميم التعليم الابتدائي، خصوصا في العالم القروي، بتخصيص محلات جاهزة و ملائمة أو بناء محلات دراسية جديدة وتجهيزها وصيانتها بشراكة مع الدولة[15]

2.4.1.دور الجماعات الترابية في دعم التمدرس من خلال الرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2030 – 2015 :

لتجاوز الاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية، بادر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى بلورة رؤية إستراتيجية جديدة للإصلاح التربوي، في أفق تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع .مركزة على ضرورة تقاسم أعباء تمويل التعليم خاصة مع الجماعات الترابية حيث أكدت الرافعة 01، في مجال تحقيق المساواة في ولوج التربية والتكوين، على التفعيل الناجع لمشاركة الجماعات الترابية في النهوض بالمدرسة، وذلك بالتنصيص على مساهمتها في مجهود التعميم المنصف في القانون المنظم لها، مع تخصيص التمويل اللازم لذلك[16].

أما الرافعة 03 التي تهم تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، فقد نصت بشكل صريح، على أنه على السلطات الجهوية والمحلية للتربية والتكوين توفير الفضاءات الملائمة للتمدرس في الأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص، في إطار شراكة تعاقدية مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص مع العمل على تقييم تجربة المدارس الجماعاتية من أجل تطويرها والارتقاء بأدائها، وذلك في إطار الشراكة والتعاون بين الوزارة الوصية والجماعات الترابية17 .وفي مجال النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار، وعلى مستوى تنسيق سياسة البحث نصت الرافعة 14 على تمكين مؤسسات البحث بالتعليم العالي من وضع خطط عمل بشراكة مع الجهات والجماعات الترابية[18].

ومن أجل استهداف حكامة ناجعة لمنظومة التربية والتكوين ركزت الرافعة 15، في مجال إرساء مقومات الشراكة بين الأطراف المعنية في إطار تعاقدي، على ضمان مشاركة ناجعة للجهات والجماعات الترابية للنهوض بالمدرسة، عبر مراجعة القوانين المؤطرة لأدوار الجهات والجماعات الترابية في إرساء آليات للشراكة والتمويل والتشاور[19].

وبخصوص تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي نصت الرافعة 15 في المادة 95، على تعميم وإلزامية التعليم الأولي في حدود المدى المتوسط، بإسهام من الشركاء المعنيين كافة، ولاسيما الجماعات الترابية، بما يتلاءم مع اختصاصاتها ومواردها وفق

شروط مؤطَّرة من قبل الدولة ثم تنويع مصادر تمويل التربية والتكوين والبحث العلمي ...مما سيمكن من إسهام باقي الأطراف المعنية والشركاء، ولاسيما الجماعات الترابية[20].

ولتحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة أكدت الرافعة 22، على استثمار جميع الإمكانيات التي تتيحها مقومات الجهوية الموسعة من جهة، والقانون التنظيمي للجماعات الترابية من جهة أخرى، إذ من شأن ذلك أن يوفر دعما منتظما للمدرسة، ويساعدها على التفرغ لمهامها ووظائفها الأساسية، التي هي ذات طابع تربوي وبيداغوجي وثقافي ومعرفي[21].

3.4.1. دور الجماعات الترابية في تنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الإستراتيجية:

لتصريف مضامين الرؤية الإستراتيجية، المرتبطة بقطاع التربية الوطنية اعتمدت الوزارة حافظة للمشاريع المندمجة تضم 16 مشروعا مندمجا، تستحضر المنظور الشمولي والنسقي للرؤية، وتتوزع على ثلاثة مجالات إستراتيجية وهي مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، ومجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين، ومجال الحكامة والتعبئة.

من خلال قراءة متأنية لهذه الوثيقة، نسجل أيضا حضورا قويا للرهان على الجماعات الترابية في تنزيل هذه المشاريع، ففي مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص فالمشروع رقم 1 الخاص بتطوير وتنويع العرض المدرسي، نجد أن من المكونات الأساسية للمشروع هو التفعيل الناجع لمشاركة الجماعات الترابية في النهوض بالمدرسة، كما ينتظر من المشروع إرساء إطار تعاقدي للشراكة مع الجماعات الترابية في دعم تعميم الولوج من أجل تحقيق المساواة في ولوج التربية والتكوين، كما يعول على الشراكة التعاقدية مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتوفير الفضاءات الملائمة للتمدرس في الوسط القروي والمناطق ذات الخصاص.

أما المشروع رقم 2 الخاص بدعم التمدرس بالأوساط القروية وشبه حضرية والمناطق ذات الخصاص، فمن أجل تحقيق هدف تحويل تمييز إيجابي لفائدة هذه الأوساط، ينتظر دعم خطة لتعميم تمدرس الفتيات في البوادي من خلال تفعيل الإطار التعاقدي للشراكات مع الجماعات الترابية.

وبخصوص المشروع المندمج 4 الخاص بتأمين التمدرس الاستدراكي للأطفال خارج المنظومة والرفع من نجاعة التربية غير النظامية، فمن أجل تمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء البرنامج الشخصي والاندماج، يراهن المشروع على تعزيز الالتقائية بين برامج التربية غير النظامية وبرامج التنمية المجتمعية والبرامج المجالية التي تقودها الجماعات الترابية.

ولهذا نجد أن التدبير 13 المرتبط بهذا المشروع نص على تطوير شراكة دائمة مع الهيئات والجماعات الترابية والفاعلين القطاعيين والجامعات ومؤسسات التكوين والقطاع الخاص.

وعلى مستوى المشروع المندمج رقم 5 الخاص بالتأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين، نجد أن من أهداف ونتائج المشروع إشراك وتعبئة الشركاء المحليين والجهويين والوطنين وبلورة الاطار العام لمساهمتهم.

أما المشروع المندمج رقم 6 الخاص بتطوير وتنويع التعليم الخصوصي، فإذا كان من أهداف المشروع هو الرفع من مساهمة التعليم الخاص في تعميم التمدس، فإن من نتائجه المنتظرة استفادة التعليم الخصوصي من تحفيزات من الدولة أو الجماعات الترابية قصد النهوض بتعميم التعليم الإلزامي ولا سيما بالمجال القروي.

وفي مجال تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد الذي يؤطره المشروع المندمج رقم 14 يقترح المشروع من أجل تنويع مصادر تمويل التربية والتكون والبحث العلمي، عدة أنشطة من بينها تفعيل التضامن الوطني والقطاعي وإسهام باقي الأطراف المعنية بالمنظومة التربوية والشركاء ويقصد هنا الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

أما المشروع المندمج رقم 15 الخاص بتعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية، فيهدف إلى تحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة .أما أهدافه الخاصة فترمي إلى تحقيق تعبئة مجتمعية ترسخ مسؤولية الفاعلين المباشرين في المدرسة وإرساء مقومات الشراكة بين الأطراف المعنية في إطار تعاقدي وخاصة مع الجماعات الترابية في مجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين[22] .

4.4.1..دور الجماعات الترابية في دعم التمدرس من خلال مشاريع القانون الاطار51.17[23].

يعتبر صدور القانون الإطار 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي سابقة تاريخية في المغرب، حيث ولأول مرة يصدر قانون منظم لقطاع التربية والتعليم عن المؤسسة التشريعية منذ إحداث البرلمان بغرفتيه.

هذا القانون الذي جاء تفعيلا لتوصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 وتحويل اختياراتها الكبرى إلى قانون إطار يجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

وفي هذا الصدد ينتظر القانون الإطار من الجماعات الترابية أن تساهم في تنزيل الإصلاحات المنشودة، فنجد في المادة 6 من هذا القانون الإطار دعوة صريحة للجماعات الترابية للمساهمة في تحقيق أهداف هذه الاصلاحات والانخراط في مسلسل تنفيذها، وتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل بلوغها.

ومن أجل ضمان إلزامية التعليم نصت المادة 22 من ذات القانون الإطار على أن "تعمل الدولة اعتمادا على إمكاناتها الذاتية أو في إطار الشراكة مع الجماعات الترابية .على تعبئة جميع الموارد المتاحة، خاصة على مستوى تأهيل مؤسسات التربية والتعليم. وبخصوص مجانية وتنويع مصادر تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي جاء في المادة 46 التأكيد على تعبئة كل الموارد وتوفير الوسائل اللازمة لتمويل منظومة التربية والتعليم في إطار التضامن الوطني من خلال مساهمة الجماعات الترابية.

خلاصة:

يتضح، إذن، مما سبق أن المشرع المغربي، سواء على المستوى القانوني أو التربوي، منح للجماعات الترابية اختصاصات كبيرة وعزز أدوارها من أجل المساهمة في المجهود المالي إلى جانب الدولة لربح رهان تعميم التمدرس، وكذا في تعبئة الوسائل والإمكانات الكفيلة بتوفير الحاجات الأساسية المرتبطة بالبنيات والتجهيزات المدرسية وخصوصا بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية لتحقيق الانصاف وتكافؤ الفرص، وقد تبلورت في السنوات الأخيرة في المجال التربوي العديد من الصيغ الجديدة للشراكة المؤسساتية، بين قطاعي التربية والتكوين والجماعات الترابية.

وحسب معطيات الحساب الوطني للتربية والتكوين لسنة 2004 فإن مساهمة الجماعات المحلية كانت قد قاربت 121,7 مليون درهم .أي ما يمثل 0,49 % من إجمالي تمويل التربية والتكوين[24]، وهي أرقام ارتفعت حتما خلال السنين الأخيرة بالنظر إلى حجم المجهود الذي تبذله الجماعات الترابية في دعم القطاع. فمن خلال دراسة تطور الاعتمادات التي استثمرتها الجماعات الترابية بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في دعم التمدرس على مستوى الأكاديمية الجهوية للرباط سلا القنيطرة، يتضح مدى المجهود المالي الكبير الذي تساهم به الجماعات الترابية في هذا المجال، حيث بلغ الحجم المالي لهذه الشراكة سنة 2011 حوالي 21,12 مليون درهم ثم انتقل إلى 21,72 مليون درهم سنة 2012 ثم وصل إلى 27,25 مليون درهم سنة 2013[25].

لكن الملاحظ أن القطاع الوزاري المشرف وحسب المذكرة 16/044 الصادرة بتاريخ 18مايو 2016 في شأن تعزيز مبادرات الشراكة بين الجماعات الترابية والأكاديميات يحدد للمجالس المنتخبة المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تتظافر فيها الجهود على المستوى المحلي، كتوسيع وتحسين العرض المدرسي، والتقليص من التفاوتات بين مختلف المناطق فيما يتعلق بظروف التمدرس، والتمييز الإيجابي للأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص، ودعم تمدرس الفتاة بالوسط القروي والتخفيف من الاكتظاظ، من خلال توفير الحجرات الدراسية الكافية، بما يواكب المجهود المبذول في توفر الموارد البشرية، عبر آلية التوظيف بالعقدة، وتوفير الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، وحماية ممتلكاتها وتحسين ظروف اشتغال الأطر التربوية العاملة بالمناطق الصعبة والنائية، والمساهمة في تطوير التعليم الأولي، والإيواء المدرسي والبناء والإصلاح والترميم، الحراسة، والنظافة والربط بالماء والكهرباء.

فالمطلوب من الشركاء المحليين، حسب الوثائق المنظمة، هو تحمل المهام الأخرى التي تخرج عن نطاق الوظيفة التربوية، لتمكين القطاع من التفرغ لمهامه الأساسية البيداغوجية والتربوية والتكوينية، وهذا ما يفسر، كما لاحظنا، غياب أي استحضار لدور الجماعات الترابية في المجال المخصص للارتقاء بجودة التربية والتكوين في تنزيل المشاريع المندمجة، أي كل ما يهم الجانب البيداغوجي ومحتوى المناهج وتكوين الأطر الشيء الذي يفسر أن المنطق الذي يحكم العلاقة بين الجماعات الترابية ومنظومة التربية والتكوين هو هاجس التمويل فقط، في الوقت الذي يمكن أن يتم فيه فتح نقاش مع الفاعلين المحليين والجهويين حول القضايا التربوية أيضا، وإمكانية إدماج الخصوصيات المحلية والجهوية في البرامج، واعتماد المناهج المحلية والجهوية كما ينص على ذلك الميثاق الوطني، لتعزيز الانتماء وتعبئة وتكوين النخب والكفاءات للنهوض بالتنمية المجالية، كما يمكن إشراك الجماعات الترابية في مجال التخطيط الإستراتيجي للمنظومة على الصعيد الجهوي والمحلي، ووضع الخرائط المدرسية، إلى جانب إمكانية إشراك الجماعات في مجال التوجيه التربوي والمهني عبر بلورة مسارات مهنية وشعب تستجيب لحاجيات تنمية وتثمين مؤهلات المجال الترابي.

لكن في المقابل فإمكانيات انخراط المجالس المنتخبة في النهوض بالشأن التربوي لازال ضعيفا ومحتشما .ويعود ذلك بطبيعة الحال، في اعتقادنا، إلى عدة عوامل يمكن إجمالها في ما هو مؤسساتي مرتبط بالقرار التربوي الذي لازال متمركزا إما جهويا أو مركزيا، مما يعرقل أحيان العديد من مبادرات وتدخلات الجماعات الترابية محليا .وأيضا يفسر بضعف قدرات المديريات الإقليمية في مجال التشخيص والتخطيط الإستراتيجي والتواصل الذي يحد من بلورة شراكات تربوية في المجال، ثم هناك عوامل أيضا ذاتية وموضوعية مرتبطة بالجماعات الترابية، ويتعلق الأمر بضعف قدرات المنتخبين وغياب رؤية واضحة لتنمية المجال الترابي وضعف الموارد المالية للجماعات الترابية في غياب القدرة على تعبئة موارد إضافية.

ويطرح هذا التحدي ضرورة إعادة النظر في السياسة التربوية في مجال الشراكة وتوضيح الاختصاصات الواردة في المجال في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وتعزيز قدرات وصلاحيات المديريات وتحسيس وتقوية قدرات المنتخبين، وتفعيل دور المنتخبين في المجالس الإدارية للأكاديميات ومجالس التدبير .وتعزيز دور جمعيات الآباء في الحياة المدرسية لتحقيق انفتاح المؤسسة على محيطها السوسيو اقتصادي، واعتماد مقاربة المشروع على مستوى كل مؤسسة كآلية– تشاركية قادرة على تعبئة الفاعلين داخل المؤسسة.

2.الفوارق والتفاوتات المجالية/ الترابية في التربية بالمغرب:

مقدمة:

يشكل الحق في التربية الذي تبناه المغرب دستوريا أحد الانشغالات الأساسية إن على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي، فعلى الصعيد الوطني، حثث الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 . 2030 التي وضعها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على إرساء مدرسة الإنصاف، فمن بين الأسس الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها هذه الرؤية، نجد الإنصاف وتكافؤ الفرص .

وقد خصصت الرؤية الرافعات الثماني الأولى لهذه المسألة مع التنصيص على ضرورة إرساء تمييز إيجابي لفائدة المناطق المهمّشة، وخاصة في الوسط القروي.

1.2.مؤشرات التفاوت في التربية:

نقصد بها: البيانات الإحصائية/السجلات/ المستندات الإدارية التي تساعد على تحديد التفاوتات المجالية الموجودة في التربية، من أجل التخطيط والقيام بأعمال المتابعة التقييم والتقويم ويتعلق الأمر بمتوسط سنوات التمدرس (MAS) وبمؤشر جيني للتربية

($Gini^{edu}$) يعطي هذان المؤشران نظرة شمولية عن التفاوتات واللامساواة في ولوج التربية، وتمكن من التعرف على المناطق المهمّشة التي يلزم أن تحظى بالأسبقية من قبل السياسات التربوية.

يقدر المؤشر الأول (MAS) بشكل تركيبي مستوى الرأسمال البشري الذي تمتلكه الساكنة المعنية، بينما يقيِّم المؤشر الثاني ($Gini^{edu}$)مستوى اللامساواة في توزيع هذه الساكنة نفسها من حيث المستوى التعليمي الأعلى المحصل عليه .

قُدِّرَ هذان المؤشران لأول مرة على أساس التقسيم الجهوي الجديد، وشملا، في الآن نفسه، كُلَّ المستويات: الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي (الجماعات المحلية) وأكثر من ذلك، فقد قُدِّرا أيضا بالنسبة ل 175 بلدا من أجل تحديد المرتبة التي يحتلها المغرب على الصعيد الدولي بمختلف مستوياته الترابية.

يندرج المؤشران (مؤشر متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية) في إطار الأساس الأول للرؤية الإستراتيجية، ألا وهو مدرسة الإنصاف، ويقدم هذان المؤشران نظرة شمولية عن مستوى الرأسمال البشري للبلد وتوزيعه[26] حسب أعلى مستوى تربوي محصل عليه، ويتمّ حسابهما على الصعيد الدولي، والوطني، والجهوي، والإقليمي، وحتى على صعيد الجماعات المحلية.

تعتبر سنة 2014 هي السنة الأخيرة الوحيدة التي تمكن من الحصول على مؤشرات حول مستوى اللامساواة في التربية على صعيد الجماعات المحلية، لأنها تطابق سنة آخر إحصاء عام للسكان والسكنى بالمغرب، كما تشكل هذه السنة كذلك، سنة مرجعية بالنسبة للرؤية الإستراتيجية للإصلاح التربوي وبرنامج التنمية المستدامة 2015 . 2030.

ويخبر هذا الأطلس لأول مرة، عن التفاوتات واللامساواة في التربية اعتمادا على التقسيم الجهوي والإداري المعتمد سنة 2015، ويضع في متناول الجمهور شبكة تمكن من تصني 1538 جماعة محلية مغربية حسب متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية إلى أربع فئات رئيسية:

جماعات تعاني من عجز كبير، وجماعات تعاني من العجز، جماعات تعاني من عجز خفيف وأخيرا جماعات لا تعاني من أي عجز.

ومن ناحية أخرى، يشكل هذا الأطلس وسيلة لتوجيه السياسات التربوية نحو المناطق التي تعاني من عجز في مجال ولوج التربية، والتي ينبغي أن تحظى بالأولوية في المجهود التربوي للدولة، وفي تطبيق الرؤية الإستراتيجية التي أوصت بالتمييز الإيجابي لفائدة تلك المناطق.

2.2. موقع المغرب على الصعيد الدولي:

احتل المغرب سنة 2014 المرتبة 136 ضمن 175 بلدا في العالم، مسجلا متوسط سنوات التمدرس يعادل 5.64 سنة، وهكذا فإن مدة تمدرس الساكنة المغربية البالغة من العمر 15 سنة فأكثر هي خمس سنوات وستة أشهر أي أقل من 6 السنوات التي تستغرقها الدراسة في السلك الابتدائي.

ومن ناحية أخرى، فإن أكثر من 3/4 دول العالم تتجاوز بكثير عتبة السنوات 6 هذه بل تصل إلى أكثر من 12 سنة في البلدان 15 الأوائل.

من ناحية اخرى، فقد المغرب في ضوء "مؤشر جيني للتربية" الذي ظل مرتفعا نسبيا(0,55)[27] ، 14 رتبة من حيث مساواة الحظوظ في ولوج التربية، ليحتل في المرتبة 150 ضمن 175 بلد في العالم .

3.2. المستوى الجهوي وتموقع المغرب على المستوى الدولي:

الجهة	متوسط سنوات التمدرس		مؤشر جيني للتربية	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
طنجة – تطوان – الحسيمة.	5.18	144	0.54	150
الشرق	5.28	142	0.54	150
فاس – مكناس	5.47	138	0.54	150
الرباط – سلا – القنيطرة	6.35	128	0.49	148
بني ملال – خنيفرة	4.85	149	0.57	153
الدار البيضاء الكبرى – سطات	6.71	120	0.46	144
مراكش – آسفي	4.76	151	0.58	153
درعة – تافيلالت	5.17	144	0.54	150
سوس – ماسة	5.19	144	0.55	150
كلميم – واد نون	5.67	136	0.54	150
العيون – الساقية الحمراء	7.08	117	0.42	134
الداخلة – وادي الذهب	6.25	128	0.45	143
المغرب	5.64	136	0.55	150

المصدر :حساب الهيئة الوطنية للتقييم اعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014

4.2. .المستوى الإقليمي:

على المستوى الاقليمي يتبين أن التفاوتات في التربية بين الأقاليم أكثر حدة من التفاوتات المسجلة بين الجهات، إذ تتراوح فيها متوسطات سنوات الدراسة بين 2,77 سنة و9,06 سنة، بينما يتراوح فيها مؤشر جيني للتربية بين 0,34 و0,70، ويتأكد هذا التفاوت عندما نقارن الفرق في الرتبة بين المكانة الأولى والمكانة الأخيرة التي تحتلها الأقاليم.

فبالرجوع إلى نفس الترتيب ل 175 بلدا حسب عدد سنوات التمدرس، يحتل إقليما الرباط 9.06 سنة وشيشاوة 2.77 سنة على التوالي المرتبة 82 و173، أي بفارق 91 نقطة بين رتبة الرباط ورتبة إقليم شيشاوة.

ويبين تحليل التفاوتات الإقليمية داخل كل جهة، وجود جهات تتكون من أقاليم ذات مستويات جد متباينة، بينما تتميز جهات أخرى بضآلة الفوارق بين أقاليمها .

ففي جهة الرباط – سلا – القنيطرة، فقد صنفت أقاليم الرباط، والصخيرات –تمارة، وسلا، في مرتبة متقدمة وأفضل من مرتبة إقليم سيدي قاسم الذي احتل المرتبة 57 بينما احتلت أقاليم الرباط، والصخيرات . تمارة، وسلا المراتب 1 و 3 و5 على التوالي.

وتبعا لذلك، يلاحظ أنه إذا كان التقطيع الإداري الجديد يقرب الإنجازات المتوسطة لمختلف الجهات بعضها ببعض في مجال التربية، فإنه يخفي على ما يبدو، تباينات واختلافات مهمة بين الأقاليم التي تتكون منها بعض الجهات.

وإذا كانت النسبة التي يتجاوز فيها مستوى متوسط سنوات التمدرس 6 سنوات مرتفعة جدا على الصعيد الدولي (حوالي76%) ضمن ال175 بلدا، فإنّ هذه النسبة تمثل في حالة المغرب 1/3 على المستوى الجهوي (4 جهات من 12)، و1/4 على المستوى الإقليمي (19 إقليم من أصل 75)، و12% على مستوى الجماعات المحلية (184 جماعة من بين 1538 جماعة) .

وهكذا يتبين أن التفاوتات في ولوج التربية حاضرة بقوة على المستوى الميكرو مجالي بشكل خاص.

5.2. مستوى الجماعات المحلية:

ولإبراز حجم الفوارق في التربية بين الجماعات المحلية المغربية، من الضروري تحليل هذه الفوارق بين تلك الجماعات داخل كل جهة، بناء لمعيار يقوم على تصنيف الجماعات المختلفة إلى أربع فئات: (جماعات تعاني من عجز كبير، و جماعات تعاني من العجز، جماعات تعاني من عجز خفيف و أخيرا جماعات لا تعاني من أي عجز) .

وهكذا نجد، مرة أخرى، أن جهة مراكش – آسفي هي التي تحتوي على التفاوتات الأكثر اتساعا بين الجماعات المحلية في ولوج التربية، ذلك أن 1 /3 الجماعات المحلية في هذه الجهة تعاني من عجز كبير في التربية، و 13 % فقط من تلك الجماعات هي التي لا تعاني من أي عجز، وهو ما يفاقم مستوى التفاوتات في تلك الجهة .

ومن ناحية أخرى، فإن 4% فقط من الجماعات المحلية في الجنوب هي التي تعاني من عجز كبير في الوقت الذي لا تعرف 47% من تلك الجماعات أي عجز في التربية.

وتتضح هذه التفاوتات بشكل أكبر إذا نظرنا إلى الجماعات المحلية المغربية في مجملها، وبشكل مطلق .

فالفرق بين الجماعة المحلية التي تأتي في المرتبة الأولى (جماعة الرباط 12.15) ، وتلك التي تحتل المرتبة الأخيرة (جماعة أولاد علي منصور بتطوان 0.48) ، من حيث متوسط سنوات التمدرس، هو 11,67 سنة .

ومن المهم أن نؤكد، كذلك أن 7 جماعات محلية فقط من بين 1538 جماعة محلية هي التي يتراوح فيها معدل سنوات التمدرس بين 9,8 و 12,1 سنة، وتلك الجماعات هي جماعات أكدال (فاس)، والصخور السوداء والمعاريف (الدار البيضاء)، والهرهورة (الصخيرات–تمارة)، وحسان والسويسي وأكدال (الرباط) .

والملاحظ كذلك أن مستوى التربية في جماعة الرياض في الرباط يشبه مستوى التربية في بعض البلدان المتقدمة كإسلندا، وجورجيا، وإستونيا.

من ناحية أخرى، لا يتجاوز معدل سنوات التمدرس في بعض الجماعات المحلية المغربية سنة واحدة، من بين هذه الجماعات: جماعات تاهلوانت وأسايس (الصويرة)، بوعبوط أمدلان (شيشاوة)، و أولاد علي منصور (تطوان)،و بوشاوون (فكيك)، و أولاد امحمد (تاوريرت) .

يبين هذا إلى أي حد يمكن لمستوى التربية أن يصل درجات جد متدنية في عدد كبير من الجماعات المحلية (تتوفر 225 جماعة محلية على متوسط سنوات التمدرس أقل من 2,28 سنة) .

يشكل الوسط عاملا حاسما في تحديد مستوى التربية، وبما أن المغرب يتكون من 256 جماعة حضرية، و 1282 جماعة قروية، فالملاحظ أن متوسط سنوات التمدرس في 69 % من الجماعات الحضرية (أي 176 جماعة) يفوق 6 سنوات .

ومقابل ذلك، لا يتجاوز متوسط سنوات التمدرس 4,1 سنة في 1043 جماعة التي جاءت في آخر الترتيب، وكلها جماعات قروية.

وهكذا نجد أن الجماعات المصنفة: "جماعات تعاني من عجز كبير" (عددها 225 جماعة) و"جماعات تعاني من العجز"(عددها 453 جماعة) و"جماعات تعاني من عجز خفيف"(عددها 451 جماعة) و أخيرا "جماعات لا تعاني من أي عجز"(عددها 409 جماعة).

إن التمييز الإيجابي لفائدة هذه الشريحة لن يمكن فقط من الرفع من المستوى المتوسط للرأسمال البشري، وإنما أيضا، يمكن من تدارك التأخر المتراكم الحاصل في ولوج التربية بشكل منصف.

3.تحليل معطيات (أطلس للتربية) بجهة الرباط –سلا – القنيطرة:

1.3.معطيات احصائية حول عمالة الرباط واقليم سيدي قاسم:

جهة الرباط – سلا – القنيطرة: هي إحدى الجهات الإدارية الجديدة في التقسيم الجهوي الجديد للمملكة المغربية منذ 2015[28]،تم إحداث هذه الجهة بعدما شمل التقسيم الترابي للمغرب تعديلا على مستوى حدود الجهات والاختصاصات بفعل الجهوية الموسعة، حيث دمجت جهتا الرباط . سلا . زمور زعير و جهة الغرب . شراردة . بني حسين في جهة واحدة وهي الرباط . سلا . القنيطرة.

تحظى الجهة بموقع جغرافي متميز على الهضبة الوسطى بالشمال الغربي للمملكة، تحدها شمالا جهة طنجة . تطوان . الحسيمة و جنوبا جهتي الدار البيضاء . سطات وجهة بني ملال . خنيفرة و من الشرق جهة فاس . مكناس، كما أن كل مساحتها الغربية تطل على المحيط الأطلسي.

تنقسم جهة الرباط . سلا . القنيطرة إلى 4 أقاليم و3 عمالات تكون ما مجموعه 124 جماعة حضرية وقروية.

عدد السكان الرباط . سلا . القنيطرة: 4.580.866 فردا حسب آخر إحصاء 2014[29] وتبلغ مساحة الجهة حوالي 18.385 km^2 .

2.3.معلومات حول عمالة الرباط [30]:

تعتبر مدينة الرباط عاصمة المغرب وكذلك مركز جهة الرباط سلا القنيطرة. توجد على الساحل الأطلسي وعلى الضفة اليسرى لمصب نهر أبي رقراق

عمالة الرباط:	
المقاطعات	اليوسفية – يعقوب المنصور – الرياض – حسان –سويسي – بلدية التواركة
السكان	577827 نسمة (الإحصاء العام 2014)
الكثافة السكانية	4897 نسمة/كلم مربع
المساحة	118 كلم مربع
عدد الجماعات الحضرية (بلديات)	2
عدد الجماعات القروية	0

3.3. معلومات حول اقليم سيدي قاسم [31].

يبعد إقليم سيدي قاسم عن العاصمة الرباط ب 126 كلم. ويحده اشمالا: بإقليمي وزان والعرائش، وجنوبا: بإقليم مكناس وشرقا: بإقليمي فاس وتاونات، وغربا: بإقليم القنيطرة.

اقليم سيدي قاسم	
الجماعات الحضرية	سيدي قاسم – مشرع بلقصيري – جرف الملحة – احد كورت –. دار الكداري
الجماعات القروية	باب تيوكا – سيدي الكامل – لمرابيح – توغيلت – ثكنة – ارميلات زكوطة – الحوافات – النويرات – بير الطالب – الخنيشات –. اشبانات بني وال – سلفات – سيدي عزوز – سيدي محمد الشلح – دار العسلوجي – أولاد نوال – صفصاف – عين الدفالي –. سيدي احمد بنعيسى – سيدي اعمر الحاضي – زيارة – مولاي عبد القادر.
السكان	27 522 نسمة (الإحصاء العام 2014)
الكثافة السكانية	168,47 نسمة/ كلم مربع
المساحة	3100 كلم مربع
عدد الجماعات الحضرية (بلديات)	5
عدد الجماعات القروية	24

المقاطعات	عدد المؤسسات التعليمية			المجموع
	مدارس مستقلة	ثانوي اعدادي	ثانوي تأهيلي	
أكدال الرياض	6	5	4	15
اليوسفية	25	8	7	40
حسان	19	10	4	33
السويسي	–	–	–	–
التواركة	1	0	0	1
يعقوب المنصور	30	10	5	45
المجموع	81	33	20	134

4.3.معطيات احصائية خاصة بالتربية و التعليم[32].

- مديرية الرباط:
- مديرية سيدي قاسم:

إقليم: سيدي قاسم	عدد المؤسسات التعليمية				المجموع
	مجموعة مدارس	مدرسة مستقلة	ثانوية اعدادية	ثانوية تأهيلية	
دار الكداري	0	2	1	1	4
احد كورت	0	2	1	1	4
جرف الملحة	0	5	3	3	11
مشرع بلقصيري	0	7	2	3	12
سيدي قاسم	0	14	7	4	25
عين الدفالي	7	0	1	1	9
بني وال	2	0	0	0	2
مولاي عبد القادر	3	0	0	0	3
سيدي احمد بنعيسى	3	0	0	0	3

سيدي اعمر الحاضي	3	0	1	0	4
سيدي عزوز	4	1	1	0	6
الحوافات	3	0	1	0	4
النويرات	4	0	1	0	5
صفصاف	5	0	1	0	6
الخنيشات	3	0	1	0	4
لمرابيح	6	0	1	0	7
اولاد نوال	3	1	1	1	6
سيدي امحمد الشلح	2	1	0	0	3
توغيلت	4	0	1	0	5
باب تيوكا	3	0	1	0	4
بير الطالب	3	0	1	0	4
اشبانات	4	0	1	0	5
سلفات	3	0	0	0	3
ثكنة	2	0	0	0	2
زكوطة	3	0	1	1	5
زيارة	3	0	1	1	5
دار العسلوجي	4	0	1	0	5
ارميلات	3	0	0	0	3
سيدي الكامل	5	0	1	1	7
المجموع	86	32	30	17	165

4.مقارنة معطيات الاطلس المجالي للفوارق في التربية بكل من سيدي قاسم والرباط.

1.4.متوسط سنوات التمدرس[33] : (MAS)

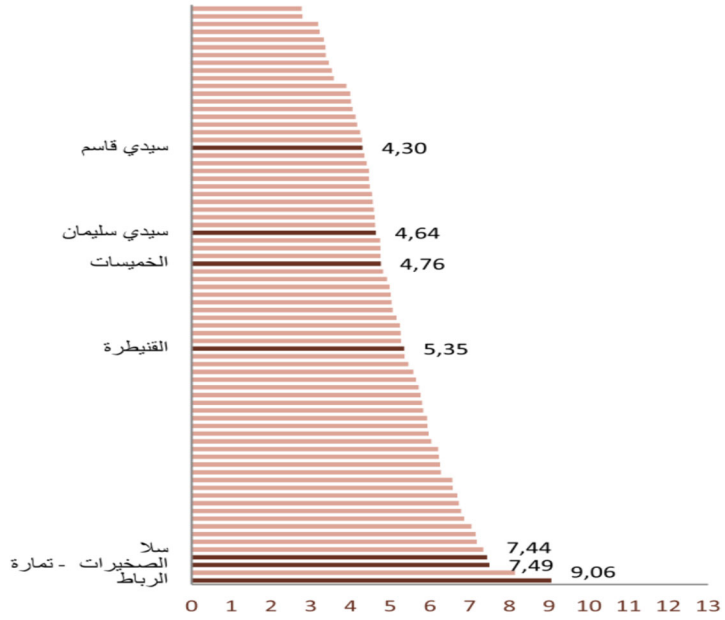

مبيان 1: تموقع أقاليم جهة الرباط . سلا . القنيطرة بالنسبة لأقاليم المملكة:

من خلال تحليل المبيان رقم 1 يتبين أن اقاليم جهة الرباط سلا القنيطرة فيما يخص مؤشر سنوات التمدرس، تتموقع ما بين 9.06 سنة بعمالة الرباط كأعلى قيمة لمؤشر سنوات التمدرس و4.30 سنة كادنى قيمة لهذا المؤشر بإقليم سيدي قاسم وهذا راجع الى اختلاف المجال الترابي بين اقاليم جهة الرباط سلا القنيطرة

1.1.4.مؤشر متوسط سنوات التمدرس بمقاطعات عمالة الرباط:

MAS > 4.43	اكدال الرياض 12.15 – السويسي 10.00 – حسان 9.90 – تواركة: 8.74 – يعقوب المنصور:8.35 – اليوسفية 7.80

نلاحظ من خلال تحليل مؤشر متوسط سنوات التمدرس في كل الجماعات المكونة لعمالة الرباط، انه يتراوح ما بين 7,80 سنة و12.15 سنة مما يعني أن مستوى التربية في عمالة الرباط مرتفع جدا وهذا يضاهي ويشبه مستوى التربية في بعض البلدان الاوربية المتقدمة وخصوصا جماعة الرياض التي يصل فيها مؤشر سنوات التمدرس 12.15 سنة[34].

2.1.4.مؤشر متوسط سنوات التمدرس بجماعات إقليم سيدي قاسم:

MAS > 4.43	سيدي قاسم 6.78 – جرف الملحة: 6.75 – مشرع بلقصيري 6.75 – احد كورت 5.50 – دار الكداري 5.24 – زيارة – 4.54
3.20 < MAS < 4.42	الخنيشات 4.34 – زكوطة 3.79 – اشبانات 3.68 – النويرات 3.63 – الحوافات 3.62 – توغيلت 3.59 – بير الطالب 3.56 – ارميلات 3.55 – عين الدفالي 3.42 – لمرابيح 3.23
2.29 < MAS < 3.19	سيدي الكامل 3.18 – صفصاف 3.12 – سلفات 3.11 – بابب تيوكا 3.08 أولاد نوال 3.07 – سيدي عزوز 3.05 – ثكنة 3.02 – دار العسلوجي 3.02 سيدي امحمد الشلح 2.98 – بني وال 2.84 – سيدي اعمر الحاضي 2.60 – مولاي عبد القادر 2.49
2.28 < MAS	سيدي احمد بنعيسى 2.20

من خلال تحليل جدول مؤشر سنوات التمدرس بإقليم سيدي قاسم لاحظنا ما يلي:

تنقسم جماعات إقليم سيدي قاسم إلى أربعة فئات من الجماعات، فئة من الجماعات متوسط سنوات التمدرس فيها أكبر من معدل 4.43 سنة وتتكون من 06 جماعات ويصل اعلى متوسط بجماعة سيدي قاسم ب 6.78 سنة، وفئة ثانية من الجماعات يتراوح متوسط سنوات التمدرس فيها ما بين 4.42 سنة و 3.20 سنة وتتكون من 10 الجماعات، وفئة ثالثة من الجماعات ويتراوح متوسط سنوات التمدرس فيها ما بين 3.19 سنة و 2.29 سنة وتتكون من 12 الجماعة، وفئة أخيرة من الجماعات متوسط سنوات التمدرس فيها ادنى من معدل 2.28 سنة وتتكون من جماعة وحيدة. وهي جماعة سيدي احمد بنعيسى.

2.4.مؤشر جيني للتربية[35]:(Gini édu)

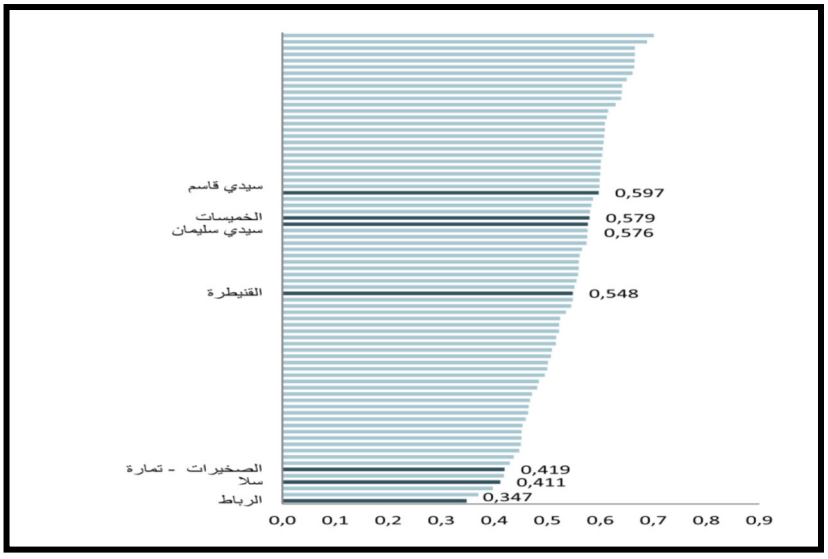

مبيان 2: تموقع أقاليم جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة بالنسبة لأقاليم المملكة في مؤشر جيني للتربية:

يتبين من خلا تحليل معطيات المبيان رقم 2 ان مؤشر جيني للتربية بجهة الرباط سلا القنيطرة يتراوح ما بين 0.347 كادنى قيمة بعمال الرباط، و0.597 كأعلى قيمة بإقليم سيدي قاسم وهذا راجع الى طبيعة المجال القروي بإقليم سيدي قاسم الذي يؤثر على مؤشر جيني للتربية.

1.2.4.مؤشر جيني للتربية (Gini ^{édu}) بمقاطعات عمالة الرباط:

Gini < 0.574	اكدال الرياض 0.213 – حسان 0.30 – تواركة: 0.317 – السويسي 0.332 – يعقوب المنصور: 0.366 – اليوسفية 0.395

من خلال تحليل الجدول أعلاه، نلاحظ أن مؤشر جيني للتربية (Gini édu) في جميع مقاطعات وبلديات عمالة الرباط اصغر من معدل 0.574، ويصل ادنى مستوياته بمقاطعة اكدال الرياض ب 0.213 هذا يعني أن جماعات عمالة الرباط تصنف في إطار الجماعات التي لا تعاني من العجز في التربية. وهذا طبيعي بحكم توفر امكانيات الولوج الى التمدرس بكل تراب عمالة الرباط باعتبارها عاصمة المملكة[36]

2.2.4.مؤشر جيني للتربية (Gini ^{édu}) بجماعات إقليم سيدي قاسم:

Gini < 0.574	مشرع بلقصيري: 0.441 – سيدي قاسم 0.444 – جرف الملحة: 0.509 – دار الكداري 0.509 – احد كورت 0.532 –زيارة 0.553
0.575 < Gini < 0.655	اشبانات 0.590 – الخنيشات: 0.593 – بير الطالب 0.594 – النويرات 0.594 الحوافات: 0.617 – زكوطة: 0.619 – ارميلات: 0.621 – ثكنة: 0.640 توغيلت: 0.644 – سيدي الكامل: 0.650 – لمرابيح: 0.650 – باب تيوكا 0.651
0.656 < Gini < 0.726	عين الدفالي: 0.659 – صفصاف: 0.666 – سلفات: 0.672 – أولاد نوال: 0.675 دار العسلوجي: 0.680 – سيدي عزوز: 0.688 – سيدي امحمد الشلح :0.689 – بني وال: 0.695.
Gini > 0.727	سيدي اعمر الحاضي 0.738 – مولاي عبد القادر: 0.742 – سيدي احمد بنعيسى: 0.766.

من خلال قراءتنا للجدول المخصص لمؤشر مؤشر جيني للتربية (Gini^{édu}) بجماعات اقليم سيدي قاسم نلاحظ ما يلي:

أن جماعات إقليم سيدي قاسم تنقسم إلى أربعة فئات من الجماعات ، فئة تتكون من 03 جماعات مؤشر جيني للتربية فيها أكبر من معدل 0.727 وتتديل بجماعة سيدي احمد بنعيسى وتدخل في إطار جماعات تعاني من عجز كبير في التربية، وفئة ثانية تتكون من 08 جماعات يتراوح مؤشر جيني للتربية فيها ما بين 0.656 و0.726 وتدخل في إطار جماعات تعاني من العجز في التربية، وفئة ثالثة تتكون من 12 الجماعات يتراوح مؤشر جيني للتربية فيها ما بين 0.655 و0.656 وتدخل في اطار جماعات

تعاني من عجز خفيف في التربية، وفئة أخيرة تتكون من 06 جماعات مؤشر جيني للتربية فيها اصغر من معدل 0.574 في مقدمتها جماعة مشرع بلقصيري ب معدل 0.441 وتدخل في إطار الجماعات التي لا تعاني من العجز في التربية.

5.خلاصات واستنتاجات:

من خلال تحليلنا معطيات الأطلس المجالي للفوارق في التربية 2017، وبالضبط بجهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة، لاحظنا ما يلي:

- تحتل جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة المرتبة 03 على الصعيد الوطني حسب مؤشر متوسط سنوات التمدرس ب(6.35) سنة والمرتبة 128 على الصعيد الدولي، أما فيما يخص مؤشر جيني للتربية فقد احتلت جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة المرتبة 04 على الصعيد الوطني ب(0.49) نقطة، مسبوقة بكل من جهة العيون وجهة الداخلة وادي الذهب وجهة الدار البيضاء سطات.
- داخل جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة يلاحظ أن هناك تباين كبير في التربية بين أقاليم الجهة عموما وبين إقليم سيدي قاسم وإقليم الرباط على وجه الخصوص فيما يخص مؤشر سنوات التمدرس، حيث احتل إقليم سيدي قاسم المرتبة 06 ما قبل الأخيرة داخل الجهة ب(4.30) سنة في المقابل احتلت عمالة الرباط المرتبة الأولى داخل الجهة ،والمرتبة الأولى كذلك على الصعيد الوطني، والمرتبة 82 على الصعيد الدولي (175 دولة)،أما فيما يخص مؤشر جيني للتربية (مؤشر اللامساواة في ولوج التربية) فقد احتل إقليم الرباط المرتبة الأولى على صعيد الجهة ب(0.347) نقطة وتعتبر من أدنى مستويات اللاّمساواة على الصعيد الوطني، أما إقليم سيدي قاسم فاحتل المرتبة الأخيرة ب(0.597) نقطة.
- على مستوى الجماعات المحلية، فيما يخص مؤشر سنوات التمدرس، فقد لوحظ أن في إقليم الرباط يتراوح ما بين 7,80 بمقاطعة اليوسفية و 12.15 بمقاطعة أكدال الرياض يعني أن مستوى التربية في جماعة الرياض في الرباط يشبه الى حد كبير مستوى التربية في بعض البلدان المتقدمة، أما إقليم سيدي قاسم فمؤشر سنوات التمدرس يتراوح ما بين 2.20 و6.78 .
- على مستوى الجماعات المحلية فيما يخص مؤشر جيني للتربية فقد لوحظ كذلك أن إقليم الرباط يضم فقط الجماعات التي لا تعاني من أي عجز في التربية بنسبة 100 % (06 جماعات) ، أما إقليم سيدي قاسم فإنه يتكون من جماعات لا تعاني من أي عجز في التربية بنسبة 20.68 % (06 جماعات) و جماعات تعاني من عجز خفيف في التربية بنسبة 41.37 % (12 جماعة) وجماعات تعاني من العجز في التربية بنسبة 27.58 % (08 جماعات) وجماعات تعاني من عجز كبير في التربية بنسبة 10.34 % (03 جماعات).

يمكن تفسير هذه الفوارق في التربية بين إقليم سيدي قاسم وإقليم الرباط، بارتفاع نسبة الأمية بإقليم سيدي قاسم بالمقارنة مع إقليم الرباط، وهذا راجع بالأساس إلى اختلاف المجال في هذين الإقليمين، فالوسط يشكل عاملا حاسما في تحديد مستوى التربية، وبما أن إقليم الرباط يتكون فقط من الجماعات الحضرية، وبما أنه استفاد من عدة امتيازات باعتباره عاصمة المملكة.

أما إقليم سيدي قاسم فيعتبر من الأقاليم القروية بامتياز لتوفره على 24 جماعة قروية ،بالإضافة إلى أن هناك تفاوتات من حيث توزيع العرض المدرسي، فإقليم الرباط يتوفر على 134 مؤسسة تعليمية عمومية (يتكون من 20 ثانوية تأهيلية و33 ثانوية إعدادية و87 مدرسة ابتدائية مستقلة بالإضافة إلى العديد من مؤسسات التعليم الخصوصي ومؤسسات البعثات الأجنبية) موزعة على 577827 نسمة، بالمقارنة مع إقليم سيدي قاسم الذي يتوفر على 165 مؤسسة تعليمية عمومية (17 ثانوية تأهيلية و27 ثانوية إعدادية و34 مدرسة ابتدائية مستقلة و87 مجموعة مدارس تحتوي على الأقسام المشتركة) موزعة على 522270 نسمة

لتجاوز هذه الاختلالات المتمثلة في الفوارق والتفاوتات المجالية في التربية، أكدت الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 . 2030 على ضرورة إعادة الاعتبار للتعليم الأولي من خلال العمل على تعميمه وتجديد هيكلته وتنظيمه والرفع من جودته. كما تضمنت مبدأ التمييز الإيجابي للتعليم بالوسط القروي من خلال الانتقال من منطق تشتت الفرعيات والمجموعات المدرسية التي تفتقد إلى أدنى مواصفات الجودة إلى إرساء نموذج المدرسة الجماعاتية، وعلى ضوء هذا أكدت الرؤية على مجانية التعليم الإلزامي من أجل ألا يكون عوز الأسر عائقا اقتصاديا أمام تمدرس أبنائها.

الهوامش:

[1] سعيد الراشدي، المنظومة التربوية المغربية، دراسة تحليلية للقيم الموجهة للسياسة التربوية بالمغرب ما بين 1956 و1999.مجلة التدريس رقم 4،2008، ص ص75-93.

[2] المكي المروني الاصلاح التعليمي بالمغرب 1956 - 1994، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 1996.

[3] وزارة التربية الوطنية .دليل اللامركزية واللاتمركز بقطاع التربية الوطنية .يوليوز 2013 ص12 .

[4] الجريدة الرسمية عدد4470 بتاريخ 1997/04/03، ظهير شريف رقم 1.97.84 صادر في 23 ذي القدة 1447(2 أبريل1997)، بتنفيذ القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات، ص 556.

[5] الجريدة الرسمية عدد5058 بتاريخ 2002/11/02، ظهير شريف رقم 1.02.297 صادر في 25 رجب 1423 (3 اكتوبر2002)، بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، ص 3468.

[6] الجريدة الرسمية عدد 5058 بتاريخ 2002/11/02، ظهير شريف رقم 1.02.296 صادر في 25 رجب 1423 (3 اكتوبر2002)، بتنفيذ القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العالات والاقاليم،

[7] وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011، الباب التاسع –الفصل 135، مركز الدراسات وابحاث السياسة الجنائية، مديرية الشؤون الجنائية والعفة، سلسلة نصوص قانونية، العدد19، شتنبر 2011، ص 55.

[8] نفس المصدر، ص 25.

[9] الجريدة الرسمية رقم 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015) ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق الجهات، ص 6598.

[10] الجريدة الرسمية رقم 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015) ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم.112.14 المتعلق بالعمالات والاقاليم، ص 6638.

[11] الجريدة الرسمية رقم 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015) ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم.113.14 المتعلق الجماعات، ص 6675.

[12] الميثاق الوطني للتربية والتكوين، القسم الأول: حقوق وواجبات الأفراد والجماعات المادة 13، ص 8-9.

[13] نفس المصدر، المادة 15، ص 9.

[14] مرجع سابق، المواد 21-22-23، ص 11.

[15] اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 .

[16] المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030 _ 2015 ص14 .

[17] نفس المرجع السابق ص15 .

[18] نفس المرجع السابق ص43 .

[19] نفس المرجع السابق ص47 .

[20] نفس المرجع السابق، ص 48.

[21] مرجع سابق، ص 66.

[22] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، حافظة المشاريع المندمجة لتفعيل الرؤية الاستراتيجة 2015 – 2030 ، 24 يونيو 2015.

[23] وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة، قانون اطار رقم51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، 2019.

[24] المجلس الاعلى للتعليم التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق 2013 - 2000 المكتسبات والمعيقات والتحديات. ص14.

[25] الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للرباط ـ سلا القنيطرة.

[26] يقدر المؤشر الأول مستوى الرأسمال البشري في منطقة جغرافية محددة، بينما يقيم الثاني مستوى اللامساواة والتفاوت في ولوج التربية.

[27] تعني قيمة مؤشر جيني التربية القريبة من الصفر، غياب عدم المساواة في التربية داخل الساكنة بينما تعني القيمة القريبة من 1 أقصى مستوى اللامساواة في التربية داخل الساكنة المعنية.

[28] "الظهير رقم 2.15.40 ليومه 20 فبراير 2015, يُحدد عدد الجهات, تعريفاتها, عواصمها كما العمالات و الأقاليم التي تُكونها, تم نشره على الجريدة الرسمية رقم 6340 ليومه 05 مارس 2015 "

[29] الإحصاء العام للسكان والسكنى، الجريدة الرسمية عدد 6354، بتاريخ 4 رجب 1436 الموافق 23 ابريل 2015.

[30] نفس المصدر.

[31] الإحصاء العام للسكان والسكنى، الجريدة الرسمية عدد 6354، بتاريخ 4 رجب 1436 الموافق 23 ابريل 2015.

[32] احصائيات خاصة بأكاديمية الرباط ـ سلا ـ القنيطرة: مدرية الرباط، مديرية سيدي قاسم.

الموقع الالكتروني: http://www.etenma.com/region.php تاريخ الزيارة: 2017/03/23

[33] الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017، منشورات الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية و التكوين و البحث العلمي، المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي، ص 26 ـ 27.

[34] نفس المصدر، ص 26-27.

[35] الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017، منشورات الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 52 - 53.

[36] نفس المصدر، ص 52-53.